Netherlands

ENROOT

الملخص التنفيذي

لدراسة قياس الأثر التشريعي

لقانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966 وتعديلاته لسنة 2018

بيان الإقرار:

هذا المحتوى جزء من مشروع "تعزيز القطاع الخاص للقطاع الزراعي في صعيد مصر".
يُنفذ المشروع بواسطة إنروت للتنمية بالتعاون مع جامعات أسيوط وقنا وسوهاج وأسوان والأقصر، بتمويل من سفارة هولندا في مصر.

© 2026 إنروت للتنمية. جميع الحقوق محفوظة. هذا المحتوى هو نتاج مشروع "تعزيز القطاع الخاص للقطاع الزراعي في صعيد مصر" الذي يُنفذ بواسطة إنروت للتنمية بالتعاون مع جامعات أسيوط وقنا وسوهاج وأسوان والأقصر بتمويل من سفارة هولندا في مصر.
لا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو نقل أي جزء من هذا المحتوى بأي شكل أو وسيلة، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو الطرق الإلكترونية أو الميكانيكية الأخرى، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من إنروت للتنمية، باستثناء الاقتباسات القصيرة التي تتضمن في مراجعات نقدية وبعض الاستخدامات غير التجارية المسموح بها بموجب قانون حقوق الطبع والنشر. لطلبات الإذن، يُرجى الاتصال بإنروت للتنمية على [info@enroot.org].

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

عن إنروت:

إنروت للتنمية ذات بعد اجتماعي تأسست لتطوير نماذج مبتكرة تمكّن المجتمعات ذات الإمكانات غير المستغلة، ولا سيما الشباب والنساء، في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تأسست إنروت عام 2018 بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتحديات المعيقة للتنمية والاستفادة من ابتكارات الشباب.

نصمم وننفذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى إجراء بحوث تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتشاركية والمستدامة.

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

عن مشروع تعزيز القطاع الخاص للقطاع الزراعي في صعيد مصر

يهدف مشروع تعزيز القطاع الخاص للقطاع الزراعي في صعيد مصر، الذي تنفذه إنروت للتنمية بتمويل من سفارة هولندا في مصر، إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وتطوير الزراعة الذكية في إدارة المياه في صعيد مصر. ويتبع المشروع نهجًا يركز على تعزيز دور القطاع الخاص من خلال تحسين جودة المنتجات الزراعية وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية. ومن خلال تعزيز القطاع الخاص وإدماج منظمات المجتمع المدني (CSOs)، تقوم نظرية التغيير الخاصة بالمشروع على الارتقاء بالمهارات الفنية وتوسيع إمكانية وصول كل من الشركات والمزارعين إلى الأسواق. إن تبني المزارعين للممارسات الزراعية الذكية مناخيًا، بدعم من منظمات المجتمع المدني وتحفيزًا عبر إدماج شركات القطاع الخاص، يسهم في تعزيز مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع الأخطار والتحديات المناخية.

وبناءً على ذلك، تتحدد أهداف مشروع " تعزيز القطاع الخاص للقطاع الزراعي في صعيد مصر" على النحو التالي:

- تعزيز وصول مؤسسات الأعمال الزراعية إلى الأسواق والموارد المالية.
- تحسين المستويات المعيشية والاجتماعية والاقتصادية لصغار المزارعين في صعيد مصر.
- تقوية الروابط التسويقية وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، مع التركيز بوجه خاص على الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز قدرة القطاع الزراعي في صعيد مصر على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

تتمثل مجالات تركيز المشروع فيما يلي:

المواقع	أسيوط	سوهاج	قنا	الأقصر	أسوان
المحاصيل	بصل	رمان	كركديه	شمر	حناء	يقطين	لوفة

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

1 - الخلفية والسياق العام

يواجه القطاع الزراعي المصري تحديات مناخية متصاعدة تهدد استدامة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، في ظل ضغوط متزايدة على الموارد المائية والأراضي الزراعية. وتتزامن هذه التحديات مع استمرار العمل بقانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966، الذي لم يعد ملائماً للتحولات المناخية والتكنولوجية الراهنة، ولا يوفر إطاراً فعالاً لدعم الزراعة المستدامة أو تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والبحث العلمي. وفي المقابل، تؤكد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2030 أهمية تبني ممارسات زراعية حديثة وذكية مناخياً، أثبتت التجارب الدولية قدرتها على تعزيز الإنتاجية ورفع مرونة سلاسل الإمداد الغذائي في مواجهة التغير المناخي (مثل التنوع المحصولي، وتقليل الأسمدة الكيماوية، وإدارة المياه بكفاءة، وتدوير المخلفات الزراعية) في سلاسل إنتاج رئيسية (كالقمح والذرة والألبان والتمور).

2 - أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أربعة محاور رئيسية مترابطة:

- أولاً: تواجه مصر تحديًا متصاعدًا في تحقيق الأمن الغذائي، في ظل الاعتماد الكبير على الاستيراد الخارجي، ما يجعل منظومة الأمن الغذائي الوطني أكثر عرضة للتقلبات والأزمات العالمية، ويبرز الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي من خلال إطار تشريعي أكثر مرونة واستدامة.
- ثانيًا: لا يزال الإطار التشريعي المنظّم للقطاع الزراعي يستند إلى قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966، الذي وُضع في سياق تاريخي مختلف، ورغم تعديله، فإنه لا يعالج بصورة كافية متطلبات الزراعة الحديثة، بما في ذلك التكنولوجيا الزراعية والزراعة الذكية مناخيًا، وهو ما يخلق فجوات تشريعية تعوق التحول نحو أنماط إنتاج أكثر كفاءة واستدامة.
- ثالثًا: يأتي ذلك في وقت تبنّت فيه الدولة استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030، الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل المعيشة في الريف من خلال الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية، الأمر الذي يجعل مواءمة الإطار التشريعي مع هذه الاستراتيجية ضرورة لضمان فاعليتها واستدامة أثرها.

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

- رابعًا: يتزايد دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية الزراعية، سواء في الإنتاج أو التصنيع الزراعي أو سلاسل القيمة، بما يستدعي وجود إطار تشريعي متكامل يوفّر بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة، ويشجّع الابتكار الزراعي والتقنيات الحديثة، ويدعم تنمية المشروعات الزراعية بمختلف أحجامها في إطار يوازن بين الجدوى الاقتصادية والاستدامة البيئية والاجتماعية.
- وفي ضوء ما سبق، تبرز هذه الدراسة كمدخل أساسي لإعادة مواءمة الإطار التشريعي الزراعي مع التحولات المناخية والاقتصادية والديموغرافية الراهنة، بما يعزز قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الأمن الغذائي والاستدامة على المدى الطويل.

3 - هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار التشريعي القائم للقطاع الزراعي في مصر، وتقييم مدى قدرته على الاستجابة لتحديات التغير المناخي، مع تحديد أبرز الثغرات التشريعية التي تعوق تحقيق الاستدامة. كما تسلط الضوء على أهمية تكامل السياسات الزراعية مع أهداف التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره.

وبناءً على هذا التحليل، تقدم الدراسة توصيات عملية لتحديث القوانين واللوائح الزراعية، بما يوجّه القطاع نحو ممارسات زراعية أكثر استدامة ومرونة. ويتمثل الهدف النهائي في دعم عملية اتخاذ القرار من خلال توفير مقترحات سياساتية تسهم في تطوير الإطار القانوني الزراعي بما يتماشى مع رؤية مصر للتنمية المستدامة واستراتيجيتها الوطنية للتغير المناخي.

4 - المنهجية

ارتكزت منهجية الدراسة على أربعة محاور رئيسية لضمان شمولية التحليل وواقعية التوصيات:

- المراجعة التشريعية: فحص القوانين واللوائح الزراعية القائمة، بما في ذلك قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966 وتعديلاته، ومقارنتها بالممارسات العالمية، ودراسة الاستراتيجيات الوطنية مثل استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2030 وخطط التكيف المناخي.
- رش العمل التشاركية: عقد لقاءات وورش بمشاركة ممثلين من الحكومة، القطاع الخاص، والأكاديميين لمناقشة واقع التشريعات الزراعية، واستعراض التحديات والحلول التقنية، وتحفيز تبني الزراعة الذكية مناخياً.

© حقوق النشر إنرووت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

- مقابلات مع الخبراء: جمع آراء خبراء السياسات الزراعية والبيئية لتقييم الواقع الميداني، وفحص مدى تكامل التشريعات مع التغيرات المناخية والتكنولوجية، وتحليل آثارها على الأمن الغذائي والإنتاجية.
- الاعتماد على المصادر الثانوية: الاستعانة بتقارير المنظمات الدولية، الدراسات البحثية، والبيانات الإحصائية لدعم التحليل واقتراح التوصيات العملية.

5 - أبرز النتائج

التقادم التشريعي وعدم الملاءمة الزمنية:

القانون يعكس فلسفة الاقتصاد الموجَّه وتدخل الدولة الواسع، ومع التحولات الاقتصادية والدستورية فقدت بعض نصوصه ملاءمتها، مما أحدث فجوة بين النص القانوني ومتطلبات التطبيق.

اختلال التوازن بين حماية الملكية والوظيفة الاجتماعية للأرض:

يفرض القانون قيودًا واسعة على ملكية الأرض الزراعية دون ربطها بمبدأ التناسب، مع غياب تعويض أو بدائل اقتصادية كافية.

ضعف نظام العقوبات وعدم تناسبها مع الواقع الاقتصادي:

العقوبات منخفضة الغرامة وغياب التدرج العقابي يجعل المخالفة مجدية اقتصاديًا أحيانًا، ويضعف الردع.

تداخل الاختصاصات الإدارية وغياب التنسيق المؤسسي:

توزيع غير دقيق للاختصاصات بين جهات متعددة مع غياب آليات تنسيق يؤدي إلى بطء الإجراءات وتضارب القرارات.

القصور في آليات التنفيذ والمتابعة:

التركيز على التجريم دون منظومة تنفيذية وقائية أو رقابة حديثة يخلق فجوة واضحة بين النص والتطبيق.

إغفال البعد الاقتصادي والاجتماعي للمزارع:

القانون يفترض امتثال المزارعين دون مراعاة محدودية الموارد وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يقلل الالتزام الطوعي.

عدم استيعاب المتغيرات البيئية والمناخية:

غياب نصوص تتعلق بالإدارة المستدامة للموارد وكفاءة المياه والتكيف مع التغير المناخي

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

ضعف التكامل مع المنظومة التشريعية الحديثة:

القانون لا يتكامل بشكل كافٍ مع التشريعات البيئية، الإدارة المحلية، وسياسات التنمية، مما يؤدي إلى تضارب أو ازدواج في التطبيق.

بعد عرض النتائج، تبين أن الإطار التشريعي الزراعي الحالي لا يعكس التحولات السريعة في القطاع، ولا يواكب التطورات في التكنولوجيا الزراعية الحديثة أو التحديات المناخية التي تؤثر على المناطق الزراعية. واستنادًا إلى المشاورات مع ممثلي الحكومة والبرلمان وأصحاب المصالح والخبراء الأكاديميين، تم تحليل وجهات النظر المختلفة وأسفرت عن مجموعة من الملاحظات الجوهرية، أبرزها ما يأتي:

- **قصور بعض النصوص القانونية عن مواكبة الزراعة الذكية والتقنيات الحديثة.**
- **ضعف إدماج اعتبارات التغير المناخي في التشريعات الزراعية.**
- **الحاجة إلى تحديث آليات الدعم والحماية القانونية للمزارعين.**
- **وجود فجوة بين الواقع التطبيقي والنصوص القانونية.**

وقد خلص الخبراء إلى ضرورة تعديل القانون رقم 53 لسنة 1966 لمواكبة التطورات الحديثة في القطاع الزراعي المصري

6 - التوصيات الرئيسية

يذكر أن القانون رقم 53 لسنة 1966 كان ثوريًا في زمانه ومواكبًا تمامًا للتحديات و الرؤية الإقتصادية والظروف التي سادت القطاع الزراعي عند صدوره، وأسهم بشكل كبير في تنظيم العمل الزراعي وتعزيز دوره التنموي. ومع ذلك، وبناءً على ما سبق، يتضح أن الحل الآن هو التدخل التشريعي من خلال تعديل هذا القانون أو إصدار قانون جديد، ليواكب التحديات الراهنة مثل الأمن الغذائي والتغيرات المناخية.

وبناءً على ذلك، توصي لجنة الخبراء الاستشاريين بما يلي:

- **استحداث كتاب جديد يتضمن المواد التشريعية المنظمة للزراعة الذكية الحديثة بما يشمل تحفيز المزارعين على أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة والتطبيقات التكنولوجية للإرشاد الزراعي.**
- **تعديل نصوص القانون المتعلقة بأدوار وآليات عمل الجمعيات التعاونية الزراعية.**
- **تعديل المواد الخاصة بتشجيع البحث العلمي، تسجيل الأصناف الجديدة، وحوافز الباحثين والمبتكرين في مجال الزراعة الذكية وربط البحث العلمي بالعمليات الزراعية والتصنيع الزراعي.**
- **تحديث مواد الباب الثالث من الكتاب الأول لتنظيم الأصناف الزراعية بما يدعم الرقمنة والذكاء الاصطناعي لضمان سرعة وشفافية التسجيل.**

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

- تعديل مواد التقاوي ومناطق زراعتها وإنشاء خرائط رقمية تفاعلية تربط المناطق بالأصناف والحيازات الزراعية، وربطها بالتطبيقات الذكية وهوية المزارع.
- تعديل نصوص الكتاب الثالث لإدخال الرقمنة، البصمة الجينية، الذكاء الاصطناعي، الخرائط المكانية، ومنصات التتبع، لتعزيز منظومة ذكاء زراعي متكاملة.
- تعديل مواد الباب الخامس لتطبيق التحليل الرقمي للتربة والتوصية الذكية بالمخصبات، واعتماد نظم إلكترونية للترخيص والمراقبة لتعزيز الشفافية وكفاءة الاستخدام.
- تعديل مواد الباب السابع نحو حوكمة ذكية للحيازة الزراعية باستخدام بطاقات رقمية ديناميكية تربط المزارع بالدولة.
- تعديل مواد الباب الثامن للانتقال من العقوبات التقليدية إلى حوكمة وقائية ذكية، باستخدام التقنيات الحديثة لتعزيز الامتثال ومشاركة القطاع الخاص في الاستدامة الزراعية.
- إضافة باب جديد للممارسات الزراعية الجيدة لمساعدة المزارعين والشركات الزراعية علي تعزيز المرونة المناخية والقدرة علي الوصول للأسواق.
- إضافة باب جديد لتحفيز ريادة الأعمال والمشروعات الناشئة والأستثمار في قطاع الزراعة.
- إضافة باب جديد ينظم ويدعم التصنيع الزراعي.

وبذلك، فإن تحديث هذه المواد بما يتماشى مع مبادئ الزراعة الذكية مناخياً سيُسهم في بناء منظومة متكاملة لإدارة المخصبات الزراعية في مصر، تحقق التوازن بين زيادة الإنتاج الزراعي، وحماية البيئة، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة.

© حقوق النشر إنروت 2026. جميع الحقوق محفوظة.

ENROOT

info@enroot.org

https://enroot.org/

+20225089462

7299 street 83, Mokattam, Cairo, Egypt